الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان الجمهورية العربية السورية
أمام الدورة الخامسة والتسعين
للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
السفير بسام صباغ
المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
لاهاي – هولندا

Ambassador Bassam SABBAGH
Permanent Representative of Syrian Arab Republic
To the OPCW

06 - 09 October 2020

الرجـاء المراجعة أثنـاء الإلقـاء

السيّد الرئيس،

ينضم وفدي إلى بيان دول حركة عدم الإنحياز والصين، الأطراف في الإتفاقية، الذي قدّمه نيابةً عنها سعادة السفير فِكرَت أخندوف المندوب الدائم لجمهورية أذربيجان.

السيّد الرئيس،

تواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ حزيران 2018 تهديداً جدّياً يتعلّق بتطبيق إتفاقيتها ومستقبل عملها، وهذا الوضع الخطير نجم عن قيام بعض الدول الأطراف بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة حملة لعقد دورة إستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف واستخدام أساليب الإبتزاز والضغوط السياسية لإستصدار قرارٍ يحرف إتفاقية الأسلحة الكيميائية عن أهدافها النبيلة والمنظمة عن مسارها التقني، وأدى إلى إنشاء فريق سمي "فريق التحقيق وتحديد الهوية" بشرعية منقوصة، وتكليفه بمهام وولاية لا تتوافق وأحكام الإتفاقية والطبيعة التقنية للمنظمة، في تجاوزٍ صارخٍ لصلاحيات وإختصاصات مجلس الأمن، الهيئة الدولية الوحيدة المعنية بمسائل السلم والأمن الدوليين.

إن هذا الفريق الذي أُنشئ بشكلٍ باطل قد عمل وفقاً لطرائق عمل غير مهنية وغير قانونية لا تنسجم مع أحكام الإتفاقية أو أيّة معايير دولية، حيث تبنّى فبركات لمسرحيات الهجمات الكيميائية قامت بها المجموعات الإرهابية بناءً على أوامر صادرة عن إستخبارات الدول الثلاث التي شكّلت ودرّبت وسلّحت وموّلت تلك المجموعات في سورية منذ 2011، بهدف إتهام الجيش السوري بإستخدام مواد كيميائية سامّة كسلاح، وهو ما خلُص إليه تقرير هذا الفريق، بشأن حوادث مدّعى بوقوعها في اللطامنة في عام 2017.

ومرةً أخرى، تعمد الدول الثلاث إلى إنتهاز الفرصة التي سعت إليها طويلاً وأوجدت كل الظروف المناسبة لها، فإستصدرت قراراً من المجلس التنفيذي خلال دورته الـ94 بُني على إستنتاج غير مدعوم بأيّة أدلة مادية ويرتكز على فرضية الترجيح، مستخدمةً كافة أساليب الإبتزاز والضغوط على الدول الأعضاء لتحقيق أغراضها السياسية الخبيثة ضد سورية، وإستطاعت فرض شروطٍ غير واقعية مستحيلة التطبيق ضمن أطر زمنية مصطنعة.

والأدهى من ذلك، هو قيام تلك الدول بمنع السماح بإجراء مناقشة علمية وفنية لهذا التقرير خشية وقوع الفضيحة، أخذاً بالإعتبار أن سورية وروسيا قدّمتا تقارير وطنية تضمّنت دراسة فنية وقانونية شاملة تدحض كل الإتهامات الكاذبة الواردة في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية. إن هذا السلوك الهدّام الذي دأبت عليه تلك الدول الثلاث قد عزّز حدّة الإنقسام بين الدول الأعضاء، ودفع نحو مزيد من الإستقطاب، وأعطى الضوء الأخضر للمجموعات الإرهابية للإستمرار في إرتكاب جرائمها ضد أبناء الشعب السوري.

مجدداً تكرّر سورية نفيها القاطع قيامها بإستخدام أيّة مواد كيميائية سامّة في بلدة اللطامنة أو في أي مدينة أو قرية سورية أخرى، وتؤكّد بأن الجيش العربي السوري لا يمتلك هذه الأسلحة، ولم يستخدمها إطلاقاً.

السيد الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية أعلنت في أيلول من عام 2013 عن كامل مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية وجميع مرافق إنتاجها، ثم تم تدميرها بمشاركة دولية واسعة، وتحت رقابة الأمانة الفنية للمنظمة التي شهدت على عملية التدمير خارج سورية والذي أكّدته التقارير الشهرية للمدير العام للمنظمة، لهذا فإنها ترفض مجدّداً وبشكل قاطع حملات التشكيك المغرضة التي تسوّقها جوقة حاقدة من الدول.

في هذا الصدد، أودُّ أن أشير إلى أن الجمهورية العربية السورية تعاونت بشكل حثيث مع فريق الأمانة الفنية لإتمام الإعلان السوري الأولي وإغلاق المسائل العالقة فيه، وقد أعاق تفشّي جائحة كوفيد 19 منذ مطلع هذا العام متابعة هذا العمل وتأجيله عدّة مرات من قبل الأمانة الفنية التي

إتّخذت قراراً بوقف عمل أفرقتها خارج المقر منذ 13 آذار من هذا العام، ورغم ذلك لم تتوقّف سورية عن التعاون تحضيراً للمشاورات مع فريق تقييم الإعلان والتواصل المستمر مع الأمانة الفنية لتحديد موعدٍ مناسبٍ لعقدها، إلى أن تم إبلاغنا في 18 أيلول/سيبتمبر 2020 بقرار المدير العام عزمه إرسال فريق تقييم الإعلان (DAT) إلى سورية لعقد الجولة الـ23 من المشاورات، الذي تجاوبت سورية معه، ورحّبت فوراً بزيارة الفريق، وتقدّيم التعاون الكامل لإستقباله وتحضير كل ما يلزم من أجل إنجاح جولة مشاوراته، كما أعربت عن الأمل بحسم جميع المسائل العالقة في الإعلان السوري. إن هذا التعاون السوري يدل على رغبة سورية الحقيقة في إستمرار تعاونها البنّاء مع الأمانة الفنية وإغلاق جميع المسائل العالقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن السيد نائب وزير الخارجية رئيس اللجنة الوطنية السورية قد وجّه بتاريخ 25 آب 2020 جواباً على رسالةً إلى المدير العام للمنظمة المؤرخة في 21 نيسان 2020، تضمّن ملاحظات وإجابات فنية وافية مدعّمةً بالشروحات العلمية على كل ما جاء في الوثيقة التي أعدّها فريق تقييم الإعلان المرفقة برسالة المدير العام المذكورة آنفاً، كما تضمّنت الرسالة تعديلين إضافيين على الإعلان الأولي وفق ما طلبه فريق تقييم الإعلان لإغلاق مسألتين غير محسومتين ذات صلة بهما.

السيد الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية تضع دائماً في أولويّة إعتباراتها ضمان أمن وسلامة أعضاء أفرقة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تعمل في سورية. وفي هذا الصدد، تشير إلى أن الأوضاع الأمنية في أرياف حماة، وحمص، واللاذقية، وإدلب ما تزال على درجة عالية من الخطورة تمنع إجراء زيارات ميدانية في هذه المناطق، وذلك جرّاء الإعتداءات اليومية التي تتعرّض لها من قبل المجموعات الإرهابية وبمختلف الوسائط والأسلحة، بما فيها القذائف والصواريخ والطائرات المسيّرة المحمّلة بالمتفجرات. كما تؤكّد سورية على أهمية إستمرار التنسيق مع الأمانة الفنية لإطلاعها بشكل متواتر على الأوضاع الأمنية المتغيّرة، والتشاور معها قبل إرسال أيٍ من أفرقتها لإجراء عمليات التفتيش حينما تسمح الظروف الأمنية بذلك، وتؤكّد بأن السلطات المختصة السورية هي الأقدر على معرفة وتقييم الأوضاع المتغيرة بشكلٍ يومي.

السيد الرئيس،

أودُّ التطرّق إلى مسألة هامة تتّصل بواقعة التسريب في عينات جمعها فريق تقييم الإعلان خلال جولة المشاورات 22 التي جرت في دمشق في تشرين الأول 2019، وجرى قسمتها في مخبر المنظمة في 28 شباط 2020. في هذا الصدد، يستغرب وفدي تأخّر الأمانة الفنية في إرسال العينات للتحليل فوراً بعد قسمتها، خاصةً وأنها عينات في غاية الأهمية وكانت ستساعد في إغلاق مسألة غير محسومة، ويرى وفدي في بقاء تلك العينات في مخبر المنظمة من شهر شباط حتى شهر حزيران مخالفةً للإجراءات المعمول بها، وعرّضها للتلف.

لقد سبق الجمهورية العربية السورية وأن طلبت في الدورة السابقة الـ94 للمجلس التنفيذي من الأمانة الفنية تقريراً فنيّاً مفصلاً عن حادثة التسرّيب، وكونها لم تحصل على هذا التقرير حتى الآن، فإنها تكرّر طلبها بالحصول على تقرير مفصّل من المخبر حول الأسباب العلمية للتسرّيب وتحديد المسؤولية الناجمة عن فشل المخبر في الحفاظ على هذه العينات ومحاسبة المسؤولين عنه، وكذلك الإجراءات المتّخذة لجهة عدم تكرار وقوع مثل هذا الخطأ. وفدي كان يتطلّع لرؤية شرح أوسع لملابسات هذه الحادثة في التقريرين الشهريين للمدير العام الـ 83 والـ 84.

السيد الرئيس،

لقد سبق لوفدي أن طلب من الأمانة الفنية وبعثة تقصي الحقائق (FFM)، وبشكل متكرّر، بما في ذلك خلال الدورة الـ94 للمجلس التنفيذي، الإسراع في إصدار التقارير المتّصلة بالحوادث التي أبلغت عنها الجمهورية العربية السورية في عامي 2017 و2018، المتّصلة بقيام مجموعات إرهابية بإستخدام الأسلحة الكيميائية في حادثتين في خربة المصاصنة في درعا، وفي قليب الثور في السلمية، وفي اليرموك في دمشق، وفي البليل في حماه. في هذا الصدد، يعرب وفدي عن قلقه العميق إزاء طرائق العمل المزدوجة المتّبعة من قبل بعثة تقصي الحقائق، ففي الوقت الذي تسارع فيه للتحقيق وإصدار تقاريرها بسرعة كبيرة بشأن الإدعاءات التي مصدرها معلومات مستقاة من المصادر المفتوحة وبدون أية أدلة مادية أو سلسلة حضانة شرعية للعينات وفقاً لما يقتضيه مرفق التحقق والشروط المرجعية، فإنها تعمد للتلكؤ والمماطلة عندما تطلب الحكومة السورية التحقيق في حادثة إستخدم فيها الإرهابيون المواد الكيميائية السامة، وتمييع المعطيات المقدمة التي تتضمّن أدلة مادية، وشهود، وسجلات طبية، وضبوط الشرطة. هنا أودُّ أن أشير بشكل خاص إلى تحقيق بعثة تقصي الحقائق بشأن حادثة الإستخدام الكيميائي في حلب في 24 تشرين الثاني 2018، والتي مازالت تُماطل وتؤجّل إصدار تقريرها بشأنها، على الرغم من المذكرات والتوضيحات التي قدّمها الوفدان السوري والروسي.

السيد الرئيس،

تؤكّد الجمهورية العربية السورية على ضرورة العمل الجاد لتحقيق عالمية الإتفاقية، وتحثّ المنظمة على مضاعفة جهودها لدعوة إسرائيل والدول التي لم تنضم بعد إلى الإتفاقية للإنضمام اليها في أقرب الآجال، لضمان إقامة نظام عالمي فعّال ضد الأسلحة الكيميائية. كما تشير إلى أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل لضمان تحقيق الأمن والسلم الإقليميين فيها، والذي لن يتحقّق بدون إلزام إسرائيل بالإنضمام إلى إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وكافة الإتفاقيات الدولية الأخرى المتعلّقة بمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

لقد حذّرت سورية مراراً من الأخطار الجسيمة الناجمة عن إتساع رقعة وخطر حيازة التنظيمات الإرهابية في سورية على إختلاف مسمّياتها، للمواد الكيميائية السامة وإستخدامها كسلاح. في هذا المجال تُعرب سورية عن قلقها العميق للتجاهل المتعمّد للمعلومات الهامة التي توفّرها بشكل دوري للأمانة الفنية للمنظمة وللأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، وفقاً للقرار 1540، وبشكل خاص حول قيام المجموعات الإرهابية الموجودة في شمال غرب سورية بنقل وحيازة وإنتاج وإستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة، بالإضافة إلى قيامها بفبركة مسرحيات عن هجمات كيميائية بهدف إتّهام الجيش العربي السوري بها، خاصةً عندما يحقّق تقدّماً نوعيّاً على الأرض ويُلحق الهزائم بتلك المجموعات الإرهابية.

السيد الرئيس،

تشدّد الجمهورية العربية السورية على أهمية تعزيز التعاون الدولي لتحقيق مصلحة الدول الأطراف جميعها، وخاصةً ما يتّصل بتنفيذ المادة الحادية عشرة، بشكلٍ كاملٍ وغير تمييزي، عبر نقل التكنولوجيا والمواد والتجهيزات للأغراض السلميّة في مجال الكيمياء السلمية. تدعو

سورية لإزالة كل الإجراءات التمييزية، مثل العقوبات أحادية الجانب غير الشرعية المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ضد دول أطراف أخرى، بما يتعارض مع روح ونص الإتفاقية ويمثّل إنتهاكاً للقانون الدولي، ويمنع الدول الأطراف من تحقيق تنميتها الإقتصادية والصحية التي يتزايد تأثيرها السلبي في ظل تفاقم الوضع الناجم عن تفشّي جائحة كوفيد 19.

السيد الرئيس،

في الختام، يود وفدي تأكيد حرص الجمهورية العربية السورية على إستمرار تنفيذ إلتزاماتها بموجب إنضمامها الى الإتفاقية، ومتابعة التعاون مع الأمانة الفنية ومديرها العام، في جو تسوده الثقة المتبادلة، والإلتزام بمعايير النزاهة والحياد، وعدم الخضوع لنهج الضغوط والتسييس الذي تمارسه دول باتت معروفة للجميع بهدف التأثير على عمل المنظمة وتجييرها لتحقيق مصالحها السياسية.

أرجو إعتبار هذا البيان وثيقة رسميّة من وثائق الدورة الخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقع العام للمنظمة على الإنترنت.